

اللسانية والتنظير

د. منذر العياشي

1 - التنظير وبعض الفرضيات

1 - من الآلية المحدودة الى الجمل غير المحدودة:

يقول: Emmon Bach

«يجب أن لا تكون النظرية مكونة من قائمة تجتمع فيها العناصر، ولكن يجب على النظرية أن تظهر بشكل أو بآخر، كيف تتألف هذه العناصر في جملة»⁽¹⁾

فما المقصود من هذا؟ لقد سبق لنا أن تحدثنا عن كل من التمكن والأداء اللغوي وبيّنا الفارق بينهما. ونود الآن أن نعود إلى مفهوم الأداء اللغوي كي نتكلم عن واحد من خواصه الجوهرية.

لو نظرنا الى أي متكلم، مهما كانت لغته أو ثقافته ودرجة تعليمه، لرأيناه حين يتكلم إنما يتكلم بجمل. ثم لو عدنا ننظر في هذه الجمل لرأيناها قائمة على نظام يصعب معه أن نفكر، أو أن نقول إن المتكلم قد أقامه بشكل إرادي ووضع فيه جهده الذهني والعقلي. فالسرعة التي نطق بها جملة تحول بيننا وبين هذا القول. وربما لو طلبنا إلى هذا المتكلم نفسه أن ينظر إلى الدقة التي تتظم بها أقواله بالذات لعجب وقال: إن الذي قلت ما كان إلا بداهة.

في الواقع، إنه لا يوجد متكلم واحد إلا وعنده هذه البداهة، وذلك لأن كل متكلم يملك ضمناً آلية الكلام. ومن هنا فإن Ruwet يقول:

«إن المتكلم قادر على أن ينطلق بديهياً، في أي لحظة شاء، أو أن يتلقى أو أن يفهم عدداً غير متناه من الجمل التي لم يسبق له نطقها أو سماعها»⁽²⁾

وهذا صحيح، فالإنسان عندما يأخذ في الكلام للتعبير عن أي حاجة من حاجاته، مادية أو روحية، ومهما

كانت المناسبة وظروفها الزمانية والمكانية، فهو ينطق بجمل. ولو أمعنا النظر في هذه الجمل لرأيناها في غالبها جديدة النظم ونقصد أنها لم تكن عند المتكلم سابقة الصنع أو كنسخ مجهزة أو محفوظة يرددها في ساعة الحاجة تردداً عن ظهر قلب كما يفعل التلميذ في المدرسة حين يلقي أمام أستاذه أبياتاً من الشعر كان قد حفظها وطبع بها فكره.

ونريد هنا أن نزيل وهماً ظنه بعض الناس حقيقة. فقد يقول قائل إن فلاناً قد أعد «خطاباً» ثم ألقاه. وكأن من يقول بهذا يريد أن يثبت أن الكلام يخضع إلى ما يسمى بـ «سبق الصنع». ولكن الحقيقة غير هذا، واللساني ينظر إلى من أعد الخطاب في لحظة إعداده لا في لحظة إلقائه لأن الكلام توليد لا ترديد. إن النشاط اللغوي لا يقوم على التردد، والإنسان في تعبيره، سواء كان أديباً كاتباً أو متكلماً عادياً لا يردد ما سمع من قبل إلا صدفة أو لغرض مقصود. وإنما يكون ذلك لأن النشاط اللغوي نشاط «خلاق» فما من متكلم إلا ويقوم بهذا النشاط، بوعي منه وبلا وعي، بقصد منه وبلا قصد. ونخلص من كل هذا إلى القول إن الآلية اللغوية إنما هي في النهاية آلية خلاقة. ويؤكد هذا الرأي Christian Nique حين يقول:

«إننا حين نتكلم لا نردد ما سمعنا، ولكن في كل مرة نتكلم عن طريق نشاط خلاق»⁽³⁾

وقد نخرج عن ذلك التعبيرات التي تستعمل في المناسبات، وما أكثر هذه في اللغات. فنحن في العربية نقول: «السلام عليكم»، «صباح الخير»، «ومبروك إن شاء الله»، «كل عام وأنتم بخير» إلى آخره. غير أن هذا لا يمنعنا من التأكيد على أن النشاط اللغوي الخلاق يعتبر أحد أهم خصائص التمكّن اللغوي، بل هو أهمها على الإطلاق.

2 - النشاط اللغوي الخلاق :

إننا نعتقد أنه من الضروري أن نسطر وجهة نظرنا فنقدم ما نراه من رأي في عدة أقسام متناسقة. وكذلك نرى أن لا نلتزم رأياً معيناً وأن نتجنب الخلافات النظرية حول هذه النقطة. فهناك خلافات بين اللسانيين أنفسهم في تفسيرها من جهة، كما أن هناك خلافات بين علماء اللسانية وعلماء النفس من جهة أخرى. وأما عن موقفنا فنحن لا نزيد على القول بأننا نريد أن نقدم فرضيات لا أن نقرر الحقائق، وذلك لأن تقرير الحقائق ليس من أهدافنا هنا.

ينقسم النشاط اللغوي الخلاق إلى قسمين أساسيين:

القسم الأول: إن أبعاد هذا النشاط تتحدّد في كل إبدال أو تغيير يمس الآلية أو بعض أجزائها. ومظاهر هذا التغيير تبدو:

- 1 - في تنوع نطق بعض الكلمات كما هي الحال عند العرب وغير العرب في لهجاتهم.
- 2 - في إيجاد كلمات جديدة على اللغة وإدخالها، كالمصطلحات مثلاً.

3 - في اعطاء صفة القبول نحوياً للتراكيب الشاذة أو قليلة الاستعمال .

لهذا قلنا إن النشاط اللغوي نشاط خلاق، وهو كذلك لأنه يستطيع أن يحدث تغييراً في قواعد الجملة، أو بالأحرى فيما عرف من قواعد الجملة. وأن ما يربط هذا النشاط بالأداء اللغوي هو أن مظاهره إنما تتكون مادياً عبر الزمان من ناحية، ومن خلال الاستعمال الفعلي واليومي للغة من ناحية أخرى. ولو عدنا إلى هذه المظاهر واحدة اثر واحدة لرأيناها تتحقق في هذا الارتباط لأنها تستمد مبرر وجودها منه.

ب - القسم الثاني: إذا كنا نستطيع أن نعتبر هذا القسم كتكملة للقسم الأول فيجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنه يختلف عنه أيضاً. وهذا الاختلاف يكمن في أن النشاط الخلاق للغة إنما يتم بتنظيم من القواعد اللغوية. وإذا دققنا النظر في هذا النشاط فسرى أنه يمكننا:

1 - من تطبيق القواعد.

2 - من تأليف عدد غير متناه من الجمل منطلقين في ذلك من تطبيقنا للقواعد.

إن امتلاكنا للقواعد في الحقيقة، مع ما تنفرد به من ميزات خاصة يمهّد لنا طريقاً سهلة لاستخدام الوسائل والأدوات التي يتم بها إنتاج الجمل إلى ما لا نهاية. وما كان ذلك ليحدث لو لم يكن النشاط اللغوي الخلاق من طبيعة تتفق مع القواعد اللغوية.

إن القسم الأول، كما رأينا يركز على الأداء اللغوي، على حين أن القسم الثاني يركز على التمكن اللغوي لأنه ملتصق بالقواعد المكونة للنظام اللغوي.

أخيراً، يمكننا أن نقول إن ترداد هذه القواعد أو تطبيقها في جمل هو الذي يعطي التمكن اللغوي تلك القدرة ذات النشاط الخلاق.

3 - القواعد:

يخطر لنا أن نعرض - قبل أن ندخل في الحديث عن القواعد - طريقة من طرق البحث وافتراضاته لنستلهم منها خطة عملنا وأسلوب تحليلنا، وذلك لأنها تفي، حسب ما نرى بشروط أربعة تعد أساساً في البحث العلمي عامة، وفي تكوين مهام اللساني خاصة. وهذه الطريقة نجدها عند: Karl Popper، وهو يعرضها على الشكل التالي:

«إننا نستطيع، إذا أردنا أن نحدد أربع مراحل مختلفة نضع خلالها النظرية على محك التجربة:

1- المقارنة المنطقية للنتائج بعضها مع البعض الآخر، وبهذه المقارنة تتمكن من امتحان التماسك الداخلي للنظام.

2- في المرحلة الثانية يتم تنفيذ البحث واختيار شكل النظرية المنطقي. وهذا البحث يهدف إلى تقرير نوع النظرية، أي ذات صبغة تجريبية أم أنها مجرد حشو من الكلام.

3- في المرحلة الثالثة، يمكن عقد مقارنة للنظرية نفسها مع نظريات أخرى. وغاية هذه المقارنة هي التحقق مما إذا كانت النظرية تنطوي على تقدم علمي، وأنها تستطيع في حالة وضعها موضع الفحص أن تحافظ على صلاحيتها واستمرارها.

4- أخيراً، توضع النظرية تحت التجربة، وذلك بتطبيق المنهج التجريبي على النتائج التي نستخلصها منها⁽⁴⁾. وبعد هذا التقديم نعود الى موضوعنا لنميز بين مبدئين أساسيين وإن كانا، في الحقيقة، يمثلان شيئاً واحداً: أ - المبدأ الأول وهو النحو العام.

ب - المبدأ الثاني وهو القواعد الخاصة للغة من اللغات.

أ - النظرية العامة:

في الواقع، إنه لا توجد نظرية عامة واحدة للنحو، وبشكل دقيق نستطيع أن نقول إن لكل مدرسة لسانية نظرية في هذا الميدان تفردها. ونحن هنا نتناول النظرية العامة من وجهة نظر القواعد التوليدية فقط. ما هو المقصود بالنظرية العامة للنحو؟

يتحتم على النظرية العامة أن تجعل من أول أهدافها تحديد مهام النحو الذي ينطبق على لغة من اللغات المدروسة، وإعطاء هذا النحو الأدوات الضرورية واللازمة له لمعالجة هذه المهام. وهي بذلك تنقسم إلى أربعة أقسام:

1 - القسم الأول من أقسام النظرية العامة:

على النظرية العامة أن تعطى نظرية أخرى خاصة بفونيمات اللغة المراد درسها، وهذه النظرية تسمى بالنظرية العامة للفونولوجي، أو حسب المصطلح الذي نقتصره «بالنطقية»، والهدف منها حتى يتمكن اللساني من القيام بالعمليات الجوهرية التالية:

أ - أن يسجل صوتياً كل الجمل المنطوقة.

ب - أن يحدد بدقة أنواع الاشارات السمعية التي تنطبق على جملة من الجمل الممكنة الوقوع في أي لغة من اللغات الإنسانية.

ج - أن تعيينه على القيام بعملية فرز بين الأصوات بحيث يصبح قادراً على أن يصف الاشارات السمعية كإشارات غير لغوية وأن يفصل بينها وبين الاشارات السمعية اللغوية (كالأصوات التي تحدثها الآلات والسيارات، أو الحيوانات، أو الموسيقى) وغير ذلك من الأصوات.

لكي نستطيع أن نفصل بين الصوت الموجود في جملة تنتمي إلى لغة إنسانية وصوت آخر، علينا أولاً وقبل كل شيء، أن نصف بناء الجملة الخارجي وصفاً صوتياً ونفسه مستعينين في ذلك بمصطلحات النظرية العامة، بشرط أن تكون هذه قادرة على أن تبرز المظهر الصوتي للجملة.

والمقصود بالنظرية العامة للفونولوجي هو ذلك الجانب العلمي الذي تتضمنه قوانين النظرية اللسانية. وإن

كان هذا الجانب يقوم في الأساس على التحليل الفيزيائي إلا أنه يجب أن يعنى :
* بتسجيل كل العناصر الصوتية التي يمكن أن تضطلع بدور في اللغات الانسانية،
* وتحديد القوانين العامة التي يتم بها تكوين هذه العناصر لتظهر في تراكيب ممكنة الحدوث في لغة من اللغات .

2 - القسم الثاني من أقسام النظرية العامة :

على النظرية العامة أن تعطي نظرية أخرى تختص بالمعاني كعلم للغة المراد درسها . هذه النظرية يمكن أن تسمى بعلم الدلالة العام .

إذا كانت نظرية الفونولوجي تعنى بوصف بناء الجملة وتفسيره من وجهة نظر صوتية فإن نظرية علم الدلالة تعنى بوصف بناء الجملة الداخلي وتفسيره من وجهة نظر معنوية . غير أننا هنا نريد أن نسوق تحذيراً في غاية الأهمية :

إن نظرية علم الدلالة ، بخلاف نظرية الفونولوجي ، لم تتم بعد ، أي أن إعدادها نظرياً لم يأخذ شكلاً نهائياً عند اللسانيين وإنما نرى أن الاقدام على إعطاء قول نهائي إنما هو من قبيل المجازفة لا من قبيل الدقة العملية ، ولكن يجب أن لا يحول هذا التحفظ بيننا وبين البحث ، وإن كنا سنرتكب بعض الأخطاء . ونحن نعتقد أن الخطأ في هذا المجال إذا كان مقترناً بوعي به فإنه يساعد على تعميق البحث وكشف الحقائق وبالتالي فإنه يساعد على الابتعاد عن الأخطاء نفسها .

إذا أخذنا جملة من الجمل فسنعدها تحتوي على شيئين أو تكون من شيئين :

1 - البنى الخارجية أو الشكلية .

2 - البنى الداخلية أو الضمنية .

لقد ذكرنا أن اللسانية تدرس في جملة ما تدرس البنى الخارجية من وجهة نظر صوتية ، وأن علم الدلالة يدرس أو يتعلق بالبنى الداخلية . ولكي تصبح النظرية ذات صبغة علمية أو تطبيقية فيجب أن تعرض على محك التجربة . ولذا فإننا سنشترط بعض الشروط . سنشترط وجوب استيفاء شروط أساسية في البنى الداخلية للجملة :

1 - أن يكون الاسناد المعنوي فيها محدداً .

2 - أن تصبح البنى الداخلية بنى خارجية وذلك بعملية تحويلية نحوية من غير أن يخل ذلك بالمعنى الأساسي .

3 - أن تنطبق هذه البنى على مجموع الشروط الشكلية التي حددتها الأصول النحوية .

ومن ناحية أخرى ، وهذا ضروري فإن على النظرية أن تأخذ بعين الاعتبار نقطتين :

1 - النقطة الأولى وتتلخص في أن طرق التركيب النوعي هي التي تحدد :

* الوظائف النحوية .

* كما أنها هي التي تحدد نظام العناصر المؤلفة ضمن الجملة .

2- النقطة الثانية وتتلخص في أن اتجاهات النص التي كونت بدخول الألفاظ الأولية وانتظامها، هي التي تعين الشروط التي تستطيع معها الألفاظ الزائدة أو الجديدة أن تضاف إلى هذه البنى.

تدخل كل هذه الاعتبارات فيما نريد أن نسميه بالشروط الأولى لبدء البحث، وهي بطبيعتها لا يمكن أن تكون البحث نفسه، ومن المستحيل علينا في الحالة الراهنة لتطور هذا العلم أن نصف الجمل من خلال مصطلحات علمية لعلم الدلالة، ولكنها على الأقل شروط بنيوية إذا تقيدت بها الجملة كان حظها من القابلية للتقسيم الدلالي أوفر. ومن هنا فإن على القواعد أن تدخل على الجملة وصفاً بنيوياً، أي أن تصف البنية المكونة من مجموع العلاقات التي تقوم بدور الوسيط بين الاسناد الصوتي والاسناد المعنوي للجملة، وإن كان هذا الأخير لم يجد المنهجية المحددة له. وحول هذه النقطة يقول: Ruwet:

«إن النحو هو الذي يقدم العنصر الجوهرى للوصف. وهو الذي يحدد بشكل لا لبس فيه وصف الصوائت من جهة، ووصف معاني الجملة من جهة أخرى»⁽⁵⁾.

ولعلماء اللغة العربية باع طويلة في هذا الميدان. فالجرجاني في كتابه «دلائل الاعجاز» يدلي برأي لا يقل قيمة وأهمية عن غيره من اللسانيين في عصرنا الحاضر. ولو أخذنا رأيه في النحو مثلاً، وحول هذه النقطة بالذات، لوجدناه في غاية الدقة. إنه يقول:

«ليس إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله»⁽⁶⁾.

3- القسم الثالث من أقسام النظرية العامة:

على النظرية العامة أن تعطي مجموعة من الفرضيات تناسب ونوعية المعلومات التي ترتبط بتركيب الجملة ليتمكن اللساني من جعل النظرية العامة نظرية قادرة على إعطاء تعريف واضح للوصف البنوي وتمثيله واقعياً وتطبيقاً.

ونلاحظ بأننا إذا حددنا نوعية المعلومات المرتبطة بتركيب الجملة فإننا نستطيع أن نعزل كل ما لا علاقة له بها. وإن من شأن هذا أن يوضح الطريقة الواجب اتباعها للانتقال إلى مرحلة التطبيق واستنتاج النتائج.

4 - القسم الرابع والأخير من أقسام النظرية العامة:

أخيراً، إن على النظرية العامة أن تحدد الشكل المحكم والذي على القواعد الخاصة أن تأخذ به. وبمعنى آخر، إن على النظرية العامة أن تجعل القواعد قادرة على إنتاج جمل يشترط فيها:

* أن تكون قابلة للكتابة أو أن تصنف بمصطلحات النظرية العامة للفونولوجيا.

* أن تكون مصحوبة بوصف دقيق لبنائها الخارجية.

هذه المهمة الملقاة على عاتق النظرية العامة تفيد في ناحيتين:

- 1 - في تحديد طبيعة النظم الخاصة بالقوانين التي تشكل قواعد اللغات الطبيعية .
- 2 - كما تفيد في اكتشاف النقاط التي تفتقر بها هذه القوانين عن غيرها من قوانين النظم الأخرى، كنظم العقل الالكتروني، والآلات الحاسبة، ونظام الكلام الخاضع لمنهج منطقي، وغير ذلك.

ب - القواعد الخاصة :

ليس على النظرية العامة أن تتولى الاجابة عن ما أسلفناه من المهام المتعلقة بها فقط، وإنما عليها أن تمكننا من اختيار أفضل المفاهيم النحوية للغة من اللغات. ومن المعروف نظرياً، أنه بالإمكان أن تبني للغة ما عدة طرق نحوية، أو أن نفسر، نحويًا، الظاهرة اللغوية الواحدة بعدة تفسيرات، وما خلافاً مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة إلا الدليل على وجود أو على تعدد الطرق والمناهج القاعدية. ولهذا يقع على النظرية العامة ثقل اختيار أفضل المناهج في دراسة القواعد الخاصة.

وهناك أمر آخر غير خلافاً المناهج القاعدية والمدارس التي أحدثتها. إن بإمكان المنهج القاعدي الواحد، والمتعلق بلغة معينة، أن يعطي العديد من الإمكانيات الوصفية لظاهرة أو مجموعة من الظواهر اللغوية والقاعدية. لذلك يشترط أيضاً في النظرية العامة أن تتضمن أدوات تساعد على اختيار أفضل إمكانية وصفية من بين مجموع الإمكانيات الوصفية المختلفة والموجودة ضمن المنهج القاعدي الواحد.

أما عن المنهج الذي تعطيه النظرية العامة لتبرير وجود القواعد، فإن اللسانية تولت البحث في هذا الموضوع.

ويعد شومسكي من بين اللسانيين الذين عاجلوا الأمر. فلقد حدد ثلاث نقاط نلخصها كما يلي⁽⁷⁾:

أ - الاستنباطية : «Procédure de découverte»

بما أن النظرية العامة تتضمن قائمة أو جدولاً من الجمل، فإن الشرط الأساسي الذي تفرضه بخصوص العلاقات بين نظرية البنى اللسانية والقواعد الخاصة، هو أن على النظرية أن تعطي منهجاً عملياً وآلياً لبناء القواعد. وبمعنى آخر، فإن على النظرية أن تفسح المجال لاستنباط القواعد. وفي ضوء هذا المفهوم نزول مشكلة الاختيار بين الحلول الوصفية الممكنة والمتنوعة.

ب - التقريرية : «Procédure de décision»

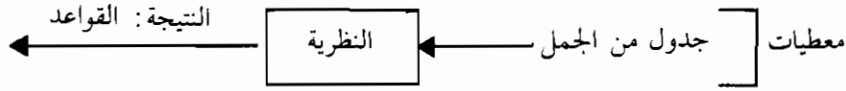
بما أن النظرية هي التي تعطي منهجاً عملياً وآلياً، فإن عليها أيضاً أن تفسح المجال لهذا المنهج كي يقرر فيما إذا كانت القواعد المقترحة بناء على جدول من الجمل صالحة أو غير صالحة أولاً، ثم ليقرر ثانياً فيما إذا كانت هذه القواعد التي استقى الجدول منها جملة هي قواعد اللغة. وإن نظرية لا تبحث عن معرفة الكيفية التي كونت بها القواعد ولا تطرح أي سؤال بهذا الصدد لا بد إلا أن تكون ذات صبغة تقريرية إزاء القواعد.

ج - التقييمية : «Procédure d'évaluation»

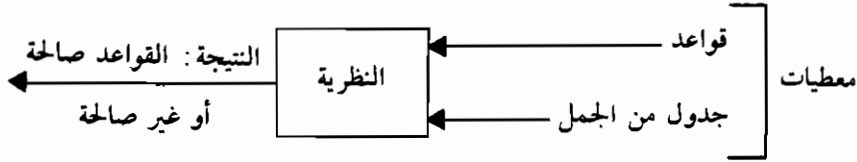
عندما يتأتى للباحث أن يبني منهجين قاعديين أو أكثر لجدول واحد من الجمل فإنه يقع على النظرية ثقل تقييم أفضل المناهج القاعدية للغة التي أخذ منها جدول الجمل. وفي هذه الحالة نستطيع القول بأن النظرية قد أمدتنا بوسيلة تقييمية إزاء القواعد.

يمكننا الآن أن نقدم النقاط الثلاث بطريقة الرسم، وهي الطريقة التي استخدمها شومسكي نفسه، ولكننا نستخدمها هنا مع بعض التعديل والإضافة، وذلك بما يناسب العربية ورغبة منا في التوضيح.

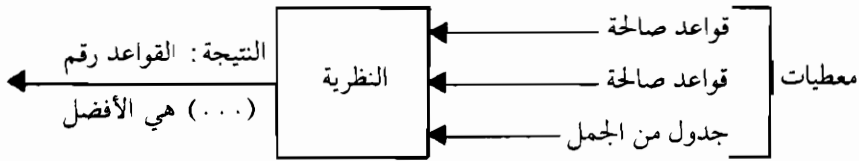
أ - الاستنباطية:



ب - التقريرية:



ج - التقييمية:



يمكننا الآن أن نقوم بإلقاء نظرة نقدية نتناول فيها هذه الطرق. فلو تأملنا (الاستنباطية) لرأيناها أكثر صعوبة من غيرها لأنها تشترط تحديد الشكل القاعدي لكل لغة من اللغات الموجودة في آن واحد. ومن الواضح أن هذا شرط معجز، ولا يمكن الإجابة عنه لا من خلال ميادين العلم عامة، ولا من خلال اللسانية خاصة.

وقد أشار شومسكي الى شيء من هذا فقال:

«أشك في الوصول الى هذا الهدف بشكل مرض، وان ما أخشاه هو أن تقود كل

محاولة من هذا النوع الى متاهة من التحاليل أكثر فأكثر تعقيداً وتدقيقاً فيترك جانباً العديد من القضايا التي تخص البنى اللسانية»⁽⁸⁾.

إن ما قلناه بالنسبة للاستنباطية يمكن أن نقوله بالنسبة للتقريرية وإن تكن هذه أقل شروطاً من الأولى. وفي الواقع أننا لا نستطيع أن نبي طرقاً استنباطية أو طرقاً تقريرية، ولكن هذا لا يعني أن نهمل هاتين الناحيتين من النظرية العامة وأن نعتبر أنهما لا تفيضان في شيء. وإن ما نريد أن نعينه بقولنا، هو أن جملة المعارف التي في حوزتنا الآن لا تمكننا من الاستفادة منها عملياً وتطبيقياً. ولذا فإن شومسكي يقول أيضاً بهذا الصدد:

«أعتقد بأننا إذا استطعنا أن نحقق هدفاً أكثر تواضعاً، فإننا نستطيع أن نكرس جهودنا بشكل أوضح على قضايا ذات أهمية فعلية وأساسية في البنى اللسانية، وأن نصل إلى حلول أكثر إرضاء»⁽⁹⁾.

4 - بين النحو والمعنى :

كثيراً ما يقع خلط بين علم النحو من ناحية وعلم المعنى من ناحية أخرى. وقد يكون السبب في أن الباحث لا يستطيع أن يدرس النحو منفصلاً عن المعنى. وفي رأينا أن هذه الحالة تحتمل وجهين من التفسيرات:

1 - يقضي الأول أن نبي نظاماً خاصاً بالمعاني أولاً حتى نتمكن من بناء نظام خاص بالنحو ثانياً. فوجود الأول شرط لوجود الثاني.

2 - ويقضي الثاني أن تكون لنا معرفة تامة باللغة المدروسة حتى نتمكن من بناء نظام نحوي لها. أما التفسير الأول فإنه ينطوي على مغالطة علمية على ما فيه من منطقية شكلية. وقد أشرنا سابقاً إلى نقطتين هامتين، الأولى أن علم الدلالة لم يحدث حتى الآن أي تطور علمي يمكننا من اعتماده في إقامة نظام خاص بالدلالة، ثم إننا قد أشرنا إلى نقطة ثانية وهي أن المعاني تبع للنظم، أي النحو. ونود هنا أن نسوق قول الجرجاني والذي أخذناه من كتابه «دلائل الإعجاز» حول هذا الأمر، إنه يرى أن اعتماد النحو شرط أولي وضروري لا في إدراك المعاني فقط، ولكن في إقامة التفاضل بين الكلمات بعضها وبعض عن طريق النظم (النحو)، وفي ظهور المعنى في الجملة بملاءمة معنى الكلمة الواحدة لمعاني جارتها بما لها من مكان معتبر في النظم، إنه يقول:

أ - «وهل يقع في وهم - وإن جهد - أن تتفاضل الكلمتان المفردتان، من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم».

ب - «وهل تجد أحداً يقول: هذه اللفظة خطيرة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها»⁽¹⁰⁾.

وعندما يتكلم الجرجاني عن النظم نراه يميز بين نوعين:

- الأول: ويعني به نظم الحروف .

- الثاني: ويعني به نظم الكلم .

أما عن نظم الحروف فهو يدلي بالتعريف التالي :

«هو تواليها في النطق فقط، وليس بمقتضى معنى»⁽¹¹⁾ .

وأما عن نظم الكلم فهو يقول :

«تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس»⁽¹²⁾ .

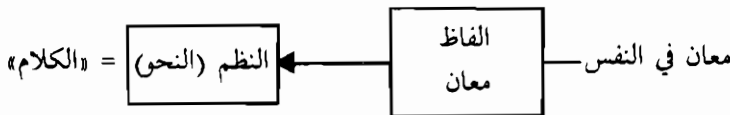
تعتبر هذه النظرة بالنسبة لنا ككشف علمي سبق فيه الجرجاني عصره . ولقد سبق لنا أن تكلمنا عن التمكن اللغوي، والأداء اللغوي وعن طبيعة كل واحد منها . ونحن حين نقع على كلام الجرجاني لا نجد له تفسيراً إلا ضمن هذا الإطار . وإننا نعتقد أنه في كلامه عن المعنى لم يقصد شيئاً آخر غير المعرفة الحدسية باللغة أو امتلاك التمكن الذي يوجبه ترتيب المعاني في النفس، ثم يأتي النظم لينقلها من السطوح الداخلية الى السطوح الخارجية وليظهرها كأداء لغوي . وكذلك نعتقد أن الجرجاني حين يسمي (النحو) «نظماً» فإنه يريد أن يدل على أن النظام يقوم على قواعد لغوية محتوية ولا يصح إلا بها، ونرى أنه على خلاف ذلك لا يسمي (المعنى) نظماً، وهو على حق، لأنه يرى أن المعاني ترتب بطريقة ضمنية على حسب ترتيبها في النفس وليس بطريقة نحوية تدرك بالقواعد، وذلك لأن المعاني من شأنها أن تدرك بالمعرفة الحدسية .

هذه الملاحظة - اذا صدق تفسيرنا لها - في غاية الأهمية . فكل علماء اللسانية اتفقوا على القول بأن الحالة الراهنة لتطور علم الدلالة لا تسمح لنا بإقامة نظام خاص بها .

قد يأتي الخطأ عند بعض العلماء الأفاضل من الخلط بين شيئين لم يفرقا بينهما :

1- إن الشرط الأساسي والبديهي الذي يمليه اللساني على نفسه هو معرفة اللغة التي يريد درسها . ونحن نعلم أن تكلم أي لغة يتم عن طريقين: إما أن تكون اللغة هي اللغة الأم، فالتكلم يعرفها في هذه الحالة بطريقة آلية حدسية وتكون عنده كقدرة كامنة في ذاته، وإما أن لا تكون اللغة هي اللغة الأم فهو يتكلمها عن طريق التعلم وبذل الجهد الذهني دون أن يستطيع الإخلاق والاطمئنان فيها إلى حدسه، وفي هذه الحالة نرى أن المتكلم يعود إلى المراجع التي تحدد قواعدها أو إلى أولئك المتمكنين من نظام التأليف فيها آلياً وحدسياً .

2- إذا كان المتكلم للغة الأم يدرك المعاني بطريقة آلية حدسية فلأنها تقوم وترتب في النفس أولاً بطريقة آلية حدسية ثم لأنها ترتب ثانياً، لا في ذات الألفاظ ولكن في انتظام الألفاظ ودخولها بعضها مع البعض الآخر بطريقة آلية حدسية أيضاً . ويمكن هذه النظرة أن تمدنا بوسيلة لدرس المعاني لا كنظام ولكن من خلال النظام . ويمكننا على هذا الأساس أن نمثل نظرية الجرجاني بالرسم التالي :



أما عن الشرط الذي يفرضه اللساني على نفسه فضرورته تأتي من أنه يستحيل عليه أن يصف لغة من اللغات ما لم يكن إما من الذين يعرفون هذه اللغة معرفة آلية حدسية تمكنه من العودة إلى التمكن اللغوي، وإما من الذين تعلموها فيعود حين ذلك إلى المراجع. وهذا الوصف، في الحالتين، لا علاقة له بالمعاني. وقد أشار Ruwet إلى هذا الأمر بقوله:

«إن التمكن اللغوي عند المتكلم يمثل المعرفة الحدسية بالقواعد، وهذه المعرفة ليس لها رباط مباشر مع المعنى»⁽¹³⁾.

ومن هنا نرى ضرورة التمييز بين نحو لغة معينة، وبين مجموع الطرق التحليلية التي تم عن طريقها معرفة بعض الوقائع التي لها صلة مع هذه اللغة.

إننا لا نريد أن يفهم من اهتمامنا بالنحو وتقديمه في دراستنا أننا نريد أن نبعد المعنى عن البحث اللغوي. لقد أردنا فقط أن نبين أن النحو هو العامل الأساسي في إظهار المعنى. وجاء هذا من ملاحظتنا أن المعنى يرتبط بحالة التعبير عند النوع الانساني والتي تمتاز بخصائص متغيرة بخلاف النحو الذي يرتبط بإشارات سمعية صوتية ثابتة ومحددة في اللغة. ونحن إذ نجعل السبق للنحو في الدرس فلأنه أكثر خضوعاً للبحث، ثم لأننا نعتقد أنه كلما ازدادت معرفتنا للنحو ازدادت معرفتنا للعلاقة القائمة بينه وبين المعنى.

وأخيراً يمكننا أن نقول إن للمعنى أهمية كبرى في البحث اللغوي ولا يمكن التخلي عن الدور الذي يلعبه في توضيح كثير من الأمور التي تتعلق بالنحو. وسأبي بيان هذا في الفصول القادمة⁽¹⁴⁾.

5 - القاعدية والتأويلية :

لقد لمسنا مما تقدم أهمية تقديم دراسة النحو على غيره من الدراسات اللغوية. وما دامت هذه سبيلنا في هذا البحث، فلنبداً بحصر المهام النحوية. وأول ما نميزه من هذه المهام يقع في نقطتين:

أ - إن على القواعد أن تقيم العلاقة بين ما سماه الجرجاني «نظم الحروف» كمتواليات في النطق ضمن الجملة، وبين التأويلات المعنوية.

ب - وكذلك على القواعد أن تمكن المتكلم من التمييز بين نوعين من الجمل:

1 - جمل جيدة التكوين.

2 - جمل سيئة التكوين.

لا يقوم هذا التمييز على أساس من المعنى الذي تتضمنه الجملة. فهذا من عمل نقاد الأدب، وإليهم يعود تقديره. أما في اللسانية فالاعتبار مختلف. إن المقصود بـ (جمل جيدة التكوين) تلك الجمل التي تبنى على أساس نحوي سليم لا على أساس المعنى الذي تحتويه.

إننا نستطيع بناء أربع جمل واحدة منهن صحيحة ومقبولة، وتتراوح الأخباريات بين القبول وعدمه. ونقصد بكلمة (مقبولة) كل جملة تفهم وإن كانت خاطئة، وسنأتي على كل واحدة بمثال:

- 1 - جملة : قاعدية وقابلة للتأويل : شَرِبَ الولدُ الماءَ .
 - 2 - جملة : قاعدية غير قابلة للتأويل : لَيْسَ الغمامُ حذاءً وَذَهَبَ إلى المدرسةِ .
 - 3 - جملة : غير قاعدية ولكنها قابلة للتأويل : الرغيفُ الولدُ أَكَلَ .
 - 4 - جملة : غير قاعدية وغير قابلة للتأويل : طَلَعَ وهكذا فإن حتى فمته .
- نستطيع القول دون أدنى تردد بأن الجملة (1) حسنة التكوين، بينما (2,3,4) فسيئة التكوين. وهنا تبدو لنا مهمة القواعد في إظهار الفارق بين هذه الأمثلة. ومن الملاحظ أننا نفهم الجملتين (2)، (3) بالرغم من تكوينها السيء، كما نلاحظ أن لكل واحدة معنى. فعن (2) نقول إن المعنى واضح ولكنه مستحيل، وعن (3) إن المعنى مفهوم ولكن التركيب غريب.

هناك نوع خامس من الجمل، حسن التركيب ولكنه غامض :

5- اقترح أحمدُ عليَّ المحييءَ .

هذه الجملة تؤول بعدة أشكال :

أ - اقترح أحمدُ عليَّ أن أجيبَ .

ب - اقترح أحمدُ عليَّ أن يجيبَ .

نقف مع هاتين الجملتين أمام مفهومين لا يصح أن نخلط بينهما كما ذكرنا: جملة حسنة التكوين، وجمل ممكنة التأويل. وعلى النحو أن يأخذ بعين الاعتبار عدداً من الحالات التي ترتبط بعلاقة غير مباشرة بالتأويل. لقد عنى الباحثون العرب قديماً بهذه الموضوعات ووجهوا إليها كثيراً من انتباههم حتى أن سيبويه في كتابه (الكتاب) قد تطرق إلى هذا في الفصل الذي سماه «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة⁽¹⁵⁾» ولقد تكلم عن حالات خمس :

1 - مستقيم حسن : أتيتك أمس وسأتيك غداً .

2 - محال : أتيتك غداً وسأتيك أمس .

3 - مستقيم كذب : حملتُ الجبلَ وشربتُ ماءَ البحرِ .

4 - مستقيم قبيح : قد زيدا رأيت، وكى يأتيك زيدا .

5 - محال كذب : سوف أشرب ماء البحر غداً .

قد تتفق مع هذا اللغوي الكبير في غاية هذا التقسيم، إلا أننا نرى أن نطبق منهجاً آخر يكون فيه استعمال المصطلحات أكثر جدوى ودقة، ولنا ما يبرر ذلك، فهو يستعمل كلمة «كذب» كمصطلح، ونحن نرى أن هذه الكلمة تحمل قيمة أخلاقية لا قيمة لغوية. والكلام إما أن يكون ممكناً، أي مطابقاً لقواعد اللغة وقوانينها أو لا يمكن، ولا علاقة لهذه المطابقة بالكذب والصدق. فكم من قول كاذب يجري في الكلام مجرى سليماً لصحة انطباقه على قواعد اللغة، وكم من قول صدق يتعثر لعدم انطباقه على قواعد اللغة، ومثال ذلك قول القائل «سأذهب غداً إلى الحديقة» فإن صدق القائل أو كذبه لا يغير من صحة هذه الجملة شيئاً من وجهة نظر قاعدية، سواء ذهب أم لم يذهب، صدق أم لم يصدق. وكذلك الحال إذا قلنا: «الحديقة غداً إلى سأذهب»

فإننا لا نستطيع أن نثبت عدم استقامتها قاعدياً عن طريق الصدق والكذب، أي عن طريق المعايير الأخلاقية .
لو عدنا الى هذه المصطلحات لتعيد تصنيفها فسرى أنها تنحصر في قسمين يستفاد منها قاعدياً .

1 - مستقيم .

2 - محال .

أما كلمة مستقيم فيقصد بها أن الجملة قاعدية، وأما كلمة «محال» فيقصد بها أن الجملة غير قاعدية . وأما المصطلحات التي تخص المعاني فهي :

1 - حسن .

2 - قبيح .

3 - كذب .

ويقصد بكلمة «حسن» أن الجملة مؤولة، ويقصد بكلمة «قبيح» أن الجملة ممكنة الفهم، وأما كلمة «كذب» فيقصد بها أن الجملة غير مؤولة . وهكذا نرى أن ادخال هذه المفاهيم على مصطلحات سيبويه لا يغير الغاية التي قصدتها ولكن يكسبها ثوباً منهجياً يجعلها عملية وأكثر دقة .

إن شومسكي يستعمل كلمة «قاعدية» في مقابل «مستقيم» عند سيبويه ويستعمل «غير قاعدية» في مقابل «محال» . وإن استعمال أي مصطلح لا يغير من واقع الأمر شيئاً ما دام هذا المصطلح يدل على مفاهيم محددة لا تسمح بخلط علمين أو أكثر .

2 - اللسانية موقف من اللغة والقواعد

1 - موقف اللسانيين من اللغة :

أ - علماء اللغة العربية :

يقسم ابن جني اللسان الى ثلاثة أقسام :

اللغة، والكلام، والقول .

ويقسم تقسيمه هذا على رؤية دقيقة ومفهوم علمي انفرد به بين علماء عصره :

1 - اللغة : أما عن اللغة فانه يدلي بالتعريف التالي :

«إنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» .

«وأما تصريفها ومعرفة حدوثها فإنها فعلة من لغوت، أي تكلمت»⁽¹⁶⁾

2 - الكلام : وأما عن الكلام فهو يقول :

«أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيدٌ أخوك،

«فكل لفظ مستقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه، فهو كلام»⁽¹⁷⁾

3 - القول : ويعرفه بقوله :

«وأما القول فأصله أنه كان لفظ مذل به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً. فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها، والناقص ما كان بضد ذلك نحو: زيد، ومحمد، وإن. فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً⁽¹⁸⁾». فإذا كانت اللغة مجموعة أصوات، والكلام مجموعة جمل، وإذا كان القول يشترك مع الكلام بهذه الخاصية، ويفترق عنه في أنه مفردات، فإن مجموع هذا كله يكون اللسان. وإذا كان الكلام مكوناً من جملة فعلينا أن نعرف أن الجملة تتكون من مجموع العناصر الصوتية «والقولية»، وأن من خصائصها أن لها طولاً محدداً، وبالتالي فإن العناصر التي تكونها محدودة العدد هي الأخرى.

ب - اللسانية الحديثة :

تنظر اللسانية الحديثة إلى اللغات الطبيعية على أنها مكونة من عدد محدود من الفونيمات. وفي هذا الخصوص يقول شومسكي :

«إن كل جملة يمكن تمثيلها بمتوالية محدودة من الفونيمات على الرغم من أن عدد الجمل غير متناه»⁽¹⁹⁾.

وقبل أن نذهب بعيداً نريد أن نتعرض الى مفهومي الكلام واللغة في نظر اللسانية الحديثة :

1 - الكلام :

تعتبر اللسانية الحديثة أن كل البشر يملكون استعداداً خاصاً للتواصل فيما بينهم، ولنقل أفكارهم أو للتعبير عن مشاعرهم ورغباتهم. ويبدو هذا الاستعداد مستوعباً في اللغة. والبشر، بخلاف الحيوان، هم وحدهم الذين يملكون هذه الأداة. فكل نشاط لغوي يتألف من جمل هو كلام ينبع من استعداد الإنسان المتعلق بممارسته الشخصية.

2 - اللغة :

إذا قلنا إن كل البشر يملكون استعداداً للكلام فإننا لا نستطيع القول إن كل البشر يتكلمون نفس اللغة. فلكل قوم إشارات سمعية خاصة بهم. وإذا أخذنا العربية مثلاً، فإننا نراها مكونة من مجموعة من الإشارات الصوتية، وهذه الإشارات تختلف عن غيرها في اللغات الأخرى كالفارسية والأردية. ونلاحظ أن الإشارات السمعية تتناسق فيما بينها حسب قواعد خاصة تتألف الجمل بها. هذه القواعد تختلف هي الأخرى في العربية والفارسية والأردية بعضها عن البعض الآخر.

3 - الفرق بين اللغة واللسان :

قبل أن نتعرض للفرق بين هذين المصطلحين، نجد أنه لا بد من الإشارة الى أننا سنستعمل كل واحد منها استعمالاً خاصاً لا علاقة له بالمعاني التي وردت عنه في القواميس أو عند النحويين.

أ - اللغة: إن اللسان يدخل في دائرة اللغة، ولا تدخل اللغة في دائرة اللسان، وهذا يعني أن اللغة أوسع دائرة من اللسان، أو أنها تتضمنه. وعندما نشير إلى العربية كلغة، نشير إليها كمجموعة من القواعد.
ب - اللسان: هو الكلام الذي ينطق به كل متكلم. وهو على عدة مستويات، إننا نلاحظ أن كل متكلم على انفراد يستعمل طرائق خاصة به للكلام، ولكن هذه الطرائق لا تعزله عن الأسرة اللغوية التي ينتمي إليها. إنه حين يتكلم يأخذ من هذه الأسرة التي نشأ فيها قواعد لغته وألفاظها ليستعملها حسب طرائقه. وهناك مستوى آخر لا علاقة للفرد فيه كاللهجة، أو كاختيار الألفاظ والتراكيب المستعملة. ولا يستطيع أحد أن ينكر مثلاً أن أهل حلب يختلفون في النطق عن أهل القاهرة. كما لا يستطيع أحد أن ينكر أن أهل المدينة الواحدة، بل أهل الحي الواحد يختلفون في النطق. وهناك من يؤكد أن اختلافات النطق تنضوي تحت ثلاثة أقسام:

- 1 - الوطن.
- 2 - المدينة.
- 3 - الفرد.

فنحن نستطيع أن نقول إن نطق أهل سوريا يختلف عن نطق أهل مصر عامة. ثم إن نطق أهل حلب يختلف عن نطق أهل سوريا عامة. ثم إن نطق كل فرد من أفراد المدينة يختلف عن نطق باقي الأفراد. فاللسان هنا هو مجموع الاستعمالات المختلفة التي يقوم بها كل فرد أثناء تناوله الكلمات والتراكيب التي تمنحه اللغة إياها حين يباشر بالكلام.

4 - اللغة كنظام:

لقد أجمع اللسانيون على اعتبار اللغة نظاماً. يقول: Harris:

«إن الكلام مكون من متواليات صوتية. وبشكل أكثر دقة فإن كل مورفيم (morphème) يتكون من متواليات من الفونيمات، وكل كلمة تتكون من متواليات من المورفيمات، وكل جملة تتكون من متواليات من الكلمات، وكل كلام يتكون من متواليات من الجمل»⁽²⁰⁾.

إن هذه النظرة إلى اللغة واعتبارها نظاماً لا تختلف في الواقع، لا عما سقناه في السابق، ولا عما جئنا به من قول لابن جني. غير أنها تقودنا مرة ثانية إلى القواعد وإلى متابعة رأي اللسانيين فيها.

2 - موقف اللسانيين من القواعد:

أ - علماء اللغة العربية والنحو:

لقد كان مفهوم العمل اللغوي قديماً أوسع منه اليوم. وكان يتضمن كل ما يقوم عليه القول السليم،

نحويًا، من النظر إلى شكل الكلمات وصيغها، وتركيب الكلام، وإنشاء العبارة. وكان القدماء لا يفرقون في دراساتهم التفريق الذي يقوم به المحدثون ولا يعزلون العلوم بعضها عن بعض. وجاء علم اللغة في العصر الحديث بنظرياته التجزئية وفرض على الدراسات اللغوية وجود نوعين من الدراسات: النحو والصرف، كما هو الحال عند العرب. فما خصائص كل منهما؟:

- 1- خصائص النحو: ونستطيع أن نلخصها في جملة تبرز تصور أكثر القواعد بين التقليديين. يمتاز النحو بخصائص من شأنها ضبط حالات الإعراب وتعداد حالاتها المختلفة.
- 2- خصائص الصرف: وهنا أيضاً «نستطيع أن لا نزيد على ما قلناه في أمر النحو: يمتاز الصرف عندهم بخصائص من شأنها أن تساعد على درس الأشكال البنيوية للكلمة، كصيغ الأفعال والأسماء إلى آخره. ولقد ظهرت قبل يومنا هذا طبقة من العلماء يميلون إلى هذه التجزئة. فهذا أبو عثمان المازني يؤلف كتاباً في سنة 248 هـ سماه «كتاب التصريف».

نريد الآن أن ننظر إلى الموضوع من ناحية النحو. ولا بأس أن نبدأ بقصة رواها أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، وقد رواها غيره أيضاً. وهذه القصة تحكي أن أبا الأسود الدؤلي «دخل على عليّ، فأخرج عليّ رقعة فيها: الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، فقال أبو الأسود: ما دعاك إلى هذا؟ قال: رأيت فساداً في كلام بعض أهلي فأحببت أن أرسم رسماً يعرف به الصواب من الخطأ. فأخذ أبو الأسود النحو عن علي ولم يظهره على أحد»⁽²¹⁾.

وسواء صحت هذه الرواية أم لم تصح فإنها تبين الغرض الذي قام من أجله بعض النحاة في دراساتهم، وهو غرض ضيق الأفق انحصر في معرفة الخطأ من الصواب. أما عن كلمة «النحو» بالذات فقد ذهب فريق إلى تفسيرها لغوياً، وذهب بعضهم إلى اعتبارها كاصطلاح، وجمع آخرون بين هذا وذاك.

أ - معنى كلمة النحو:

يقول أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد في كتابه «جوهرة اللغة» «النحو القصد: نحوت الشيء أي: سوه نحواً إذا قصدته»⁽²²⁾.

ويقول أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور في لسان العرب: «النحو: القصد والطريق، يكون ظرفاً ويكون اسماً»⁽²³⁾.

ب - النحو كاصطلاح:

يقول أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي في كتابه «مفتاح العلوم» في تعريف علم النحو:

«أن تنحو كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب. وقوانين مبنية عليها ليحترز من الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية»⁽²⁴⁾.

ويمكننا أن نقسم قول الشريف علي بن محمد الجرجاني إلى ثلاثة أقسام:

- 1 - «هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها».
- 2 - «النحو علم يعرف به أحوال الكلمة من حيث الإعرال».
- 3 - «علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده»⁽²⁵⁾.

ب - اللسانيون في العصر الحديث:

1 - القواعد:

عندما نعمد إلى وصف لغة من اللغات، فإننا في الحقيقة لا نقوم بأكثر من وصف للنظام الذي تقوم عليه. وعملية الوصف هذه تقضي باستخراج القوانين التي تنظم العناصر المختلفة في الجملة. وعلى هذا فإن كل عملية وصفية، حتى تأتي أكلها، يجب أن ترتبط بعملية تحليلية يكون من أولى نتائجها تحديد البنى اللغوية. فإذا حللنا البنى، نكون واقعياً، قد أقمنا النظام القاعدي للغة. ولقد عمد بعض علماء العربية إلى هذا الأسلوب، وهنا نذكر شيئاً مما قاله السكاكي في الفقرة السابقة:

«أن تنحو كيفية التراكيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها...».

ثم يضيف السكاكي إلى هذا القول قولاً آخر يشير فيه إلى المهمة المنوطة بهذه القوانين: «ليحترز بها عن الخطأ في التركيب»، وهذا شرط تشترطه اللسانية على نفسها في القواعد. يقول شومسكي بهذا الخصوص:

«الهدف الرئيسي من التحليل اللساني للغة ما، إنما يقوم على عزل المتواليات القاعدية للغة عن المتواليات غير القاعدية التي لا تكون جملاً»⁽²⁶⁾.

2 - العناصر المكونة للقواعد:

لقد تبين لنا مما سبق أن القواعد مرتبطة بمهمة فصل الصحيح عن الخطأ، ولذا يجب أن تكون قادرة على أن تفرز بوضوح، كل الجمل القاعدية كما عليها أن تكون قادرة على رفض ما سواها.

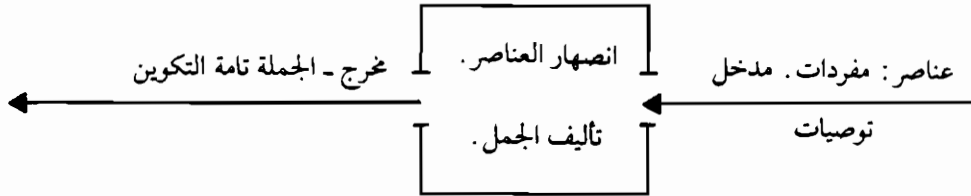
أ - القواعد كألة:

إن التعاريف التي سقناها آنفاً عن القواعد تظل غير كافية ما لم نعمد إلى التركيز على بعض النقاط

الجوهرية. فالقواعد قبل كل شيء إنما هي نموذج أو قالب للتمكن اللغوي الموجود عند كل إنسان. لذا فإن عليها أن تجعل من القوانين الضمنية الكامنة عند كل متكلم قوانين خارجية، ولقد سبق لنا الكلام في هذه الناحية. وهذا المعنى يمكننا القول: إن أول ما تتكون منه القواعد هو التمكن اللغوي بالإضافة إلى مكونات أخرى. ونريد هنا أن نستعير بعض الأمثلة الموضحة من Christian Nique مع بعض التعديل. إنه يقول:

«إننا نستطيع أن نشبه القواعد بآلة تنتج الجمل، ويمكننا أن نتصور لهذه الآلة فتحتين. أما الأولى فنسميها المدخل، وأما الثانية فنسميها المخرج. أما في فتحة المدخل فنضع ما نشاء من العناصر التي تتكون منها الجملة في مراحل عدة ثم نرفق هذه العناصر بتوصيات هي بمثابة ما نريد وما نرغب في الحصول عليه من الجمل. وأما فتحة المخرج فإنها تعطي الجمل التي تم تأليفها انطلاقاً من العناصر والتوصيات المعطاة سابقاً»⁽²⁷⁾.

ونستطيع الآن تمثيل هذه الفكرة بالرسم التالي:



«تستطيع هذه الآلة القاعدية أن تولد مجموعة غير محدودة من الجمل. وبالرغم من هذا فإنها لن تقوى على أن تقوم بدور الإرسال لأن القواعد بحد ذاتها ليست نظرية للإرسال والاستقبال ولا تحبّر بأية حال من الأحوال عن الكيفية التي يتخذها المتكلم حين ينتج جملة، بالإضافة إلى أنها لا تحبّر شيئاً عن الكيفية التي يتلقى بها السامع هذه الجملة»⁽²⁸⁾.

إن القواعد محايدة بطبيعتها، ولقد أصاب هذا اللساني عين الحقيقة بلفتته الأخيرة، وذلك لأن القواعد لا تخص المتكلم دون السامع، أو السامع دون المتكلم، إنها كأى نظرية في الأعصاب، أو في علم النفس أو في أي شيء آخر، تسمح للمتكلم أن يتكلم وللسامع أن يسمع. إنها نظرية تتلخص بكل بساطة في أنها تشرح القوانين التي ينطوي عليها التمكن اللغوي.

ب - العناصر القاعدية :

1 - التعليمية الحديثة :

يعتمد اللساني في التعليمية الحديثة التحليل القاعدي القديم ولكنه يصوغه بطرق جديدة. وسنذكر في هذه

الطرق عدة أنواع تظهر عندما يبدأ اللساني بتحليل جملة من الجمل. وسنضرب على ذلك مثلاً في الجملة التالية:

يقيمُ البناءُ الجدارَ.

* - إن أول ما يمكن أن نلاحظه في هذه الجملة هو تركيبها البنيوي المكون من العناصر التالية:

فعل + اسم + اسم .

مضارع + ال التعريف + اسم + ال التعريف + اسم .

مفرد مرفوع + فاعل مرفوع + مفعول به منصوب .

قد نجد هذا الوجه من وجوه التحليل في التعليمية الحديثة .

* - إذا نظرنا إلى الجملة فسرى أنها مكونة من عدة عناصر (الكلمات) وكل عنصر يحمل معنى محدداً في

الجملة (يقيم)، (البناء)، (الجدار). فإذا خطر لنا أن نستبدل إحدى الكلمات ولتكن (الجدار) بكلمة أخرى

ولتكن (الحيط) كما في لهجة أهل سوريا، فسرى أن الجملة قد حافظت على معناها دونما أي تغير يذكر. وهذا

يعني أنه توجد علاقة بين الكلمتين من نوع خاص. فإذا درسنا الكلمات دون العلاقات القائمة بينها فسكون

قد درسنا الجملة من ناحية مفرداتها، أي أننا درسنا المفردات دراسة معجمية أو قاموسية أو صرفية. وهذا أيضاً

وجه من وجوه الدرس في التعليمية الحديثة .

* - حتى يكون للجملة معنى فلا بد أن تضطلع المفردات التي تكونها بوظائف معينة. ولكل لغة طريقته في

تحديد الوظائف. فالكلمات ضمن الجملة السابقة الذكر وحسب نظام البنية في اللغة العربية لها وظائف لا

تعداها إلى غيرها، ولذا فإننا لا نستطيع مثلاً إبدال الوظيفة التي تتقلدها كلمة (البناء) بالوظيفة التي تتقلدها

كلمة (الجدار) دون إحداث خلل في نظام البنية، أو تضييع لمعنى الجملة، كأن نقول بالنسبة للحالة الأولى:

الجدارُ البناءُ يقيمُ.

أو أن نقول بالنسبة للحالة الثانية:

يقيمُ الجدارُ البناءَ.

في حين أننا نقصد أن نقول (يقيمُ البناءُ الجدارَ).

هذا الأسلوب في النظر يعتبر أيضاً وجهاً من وجوه التعليمية الحديثة، لأن هذا التحليل من مهام النحو.

* - إذا نظرنا إلى كلمات هذه الجملة فسرى أنها تقبل أن تتخذ أشكالاً عدة يسمح بها النظام اللغوي

وتختلف باختلاف الحالات المعبر عنها. ونلاحظ أننا إذا غيرنا بناء كلمة فسيغير ألياً المعنى الأساسي للجملة.

فمن ذلك يمكننا أن نحول كلمة (البناء) إلى (البناءون) في الجمع، فتصبح الجملة:

يقيمُ البناءونُ الجدارَ.

وقد تقدم كلمة (البناءون) على الفعل (يقيم) فيحدث تغييراً آخر يمس هذه المرة الفعل ونظام الجملة في

الوقت نفسه:

البناءونُ يقيمونُ الجدارَ.

كما يمكننا أن نغير زمن الفعل فننقله من الحاضر إلى الماضي ومن الماضي إلى المستقبل. وسنلاحظ في كل من الحالتين وجود تعديلات شكلية في بناء الفعل :

أقام البناء الجدار.

سيقم البناء الجدار.

إن مجموع هذه الملاحظات، وغيرها كثير، هو ما تعنى به أيضاً التعليمية الحديثة.

أ - اللسانية الحديثة⁽²⁹⁾ :

لقد سبق لنا أن تعرضنا في أكثر من مكان إلى موقف اللسانيين من اللغة ويمكننا أن نلخص موضوع دراساتهم في أربعة عناصر يعتبرونها أسس المكونات اللغوية :

1 - الصوت.

2 - المورفيم.

3 - الكلمة.

4 - الجملة.

في الواقع، لقد قام القدماء والتعليميون في العصر الحديث بدراسة هذه العناصر، غير أن اللسانيين استغلوا هذه العناصر استغلالاً علمياً خاصاً أدى بهم إلى كشف على جانب كبير من الأهمية. ويتجلى الفرق بينهم وبين القدماء في نقطتين :

1 - المنهجية.

2 - المقارنة.

أخيراً يمكننا أن نقدم تعريفاً خاصاً بكل عنصر من هذه العناصر :

1 - الصوت : هو أصغر وحدة منطوقة، وهو لا يحمل معنى .

2 - المورفيم : هو أصغر وحدة معنوية يمكن النطق بها، ويتألف من عدة فونيمات⁽³⁰⁾ .

3 - الكلمة : وهي الوحدة اللفظية التامة. وتتألف من مجموعة من الفونيمات المنتظمة في مورفيمات. ويتحدد معناها نهائياً بدخولها في الجملة، والسبب في هذا أن للكلمة معنى ذاتياً، أو معجمياً، ومعنى آخر يقوم على الأول ويتم من خلال العلاقات التي تكونها الكلمة ضمن الجملة.

4 - الجملة : تتألف الجملة من مجموع العناصر الثلاثة التي أتينا على ذكرها. ونضيف إلى ذلك مجموع الوظائف النحوية التي توزع على كل كلمة دوراً محدداً.

يلاحظ أننا لم نجعل المعنى عنصراً كبقية العناصر لأنه لا ينطوي تحت قانون، ولا يخضع إلى قاعدة.

الحواشي :

(1) Introduction aux grammaires Transformationnelles, P 32. Ed. Collin, 1973.

(2) Introduction à La grammaire générative., p. 16. éd. Plan. 1967.

- (3) Initiation méthodique à la grammaire générative, éd. Colin. 1979
- (4) La Logique de la découverte scientifique. P29. éd Payot. 1978.
- (5) Introduction à la grammaire générative, P 29.
- (6) ص 55/ نشر محمد رشيد رضا - 1961 م.
- (7) Structures Syntaxiques. P. 56-57 Ed. Seuil. 1969. انظر كتابه :
- (8) Structures Syntaxiques. P58
- (9) Structures Syntaxiques P59.
- (10) دلائل الإعجاز: ص 31.
- (11) المرجع السابق: ص 35.
- (12) دلائل الإعجاز: ص 35.
- (13) Introduction à la grammaire générative. P 30
- (14) ان دراسة النحو في معزل عن المعنى قد أدت بالقواعد التركيبية والقواعد التوليدية في مرحلتها الأولى إلى الوقوع في بعض الأخطاء ومواجهة بعض المضلات. وسيأتي بيان ذلك في الفصول القادمة.
- (15) الكتاب لسبيوه: 1-25-26 تحقيق عبد السلام محمد هارن - دار القلم - 1966 - القاهرة.
- (16) الخصائص: 1-33 - تحقيق محمد علي النجار - ط 2 - دار الهدى.
- (17) الخصائص: 1/17.
- (18) الخصائص: 1/17.
- (19) Structures Syntaxiques, P 15.
- (20) Structure mathématique du Langage. Ed. Dunod, 1971
- (21) انباه الرواة بأنباه النحاة 5/1 القاهرة . دار الكتب المصرية 1950م.
- (22) 172/2 . حيدر آباد الدكن - دائرة المعارف - 1334 - 1345 هـ .
- (23) 9/15 . دار صادر - بيروت - 1968 م.
- (24) ص: 33 . مطبعة الميمنية - القاهرة - 1318 م .
- (25) التعريفات ص: 105 . المطبعة الخيرية - القاهرة - 1306 هـ .
- (26) Structures Syntaxiques. P 15
- (27) Initiation méthodique à La grammaire générative. P 21.
- (28) المصدر السابق، P. 22
- (29) لا يوجد موقف واحد للسانية الحديثة، كما أنه لا توجد لسانية واحدة. إن المناهج تتعدد في اللسانية، وكذلك المدارس اللسانية، ونحن هنا لا تأخذ منها إلا وجهة نظر القواعد التوليدية.
- (30) ليس شرطاً أن يكون المورفيم مكوناً من عدة فونيمات، فقد يأتي مكوناً من فونيم واحد.